

مجلة العلوم وآفاق المعارف

Journal of Science and Knowledge Horizons

ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

توجيه النظر إلى مصطلحي المستور ومجهول الحال

دراسة نظرية تطبيقية

Directing attention to the terms hidden and unknown

Study of applied theory

* ، د/ عالية سليمان سعيد العطروز / الاردن

Alia Sulyman Said alatrouze

أستاذ أصول الدين – الحديث الشريف وعلومه المشارك في الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا - أمريكا

البريد الإلكتروني: dr.alia84@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/05

تاريخ ارسال المقال: 2022/04/20

* المؤلف المرسل د/ عالية سليمان سعيد العطروز

الملخص:

موضوع هذه الدراسة هو: (توجيه النظر إلى مصطلحي المستور ومجهول الحال، دراسة نظرية تطبيقية)، وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة مباحث. تحدثت من خلالها عن أقسام المجهول و أحكامها، مع بيان الاختلاف الذي قد حدث بين العلماء في التفريق ما بين مصطلح المستور و مجهول الحال، مع توضيح دراسة تطبيقية قد أجريت على كتاب القريب للحافظ ابن حجر، وكان ختام هذا البحث بذكر أهم النتائج في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: المستور; المجهول; المصطلح; الفرق

Abstract :

The theme of this study is to: (Directing attention to the terms hidden and unknownStudy of applied theory), this study came in the introduction, four sections talked through it for the unknown and its provisions with a statement of difference that scientists have happened to differentiate between the hidden term and Anonymous course sections, with surrounding Study applied has been conducted on the son of Hafez stone near the book, and it was the conclusion of this research mention the most important results in the conclusion.

Keywords: hidden ;Unknown ;term ;the difference

مقدمة:

يقسم الحديث عند أهل الاختصاص من حيث قبوله أو رده بصورة عامة إلى قسمين و هما: الحديث المقبول، و في مقابله الحديث المردود؛ و هو الحديث الذي لم يجمع صفات القبول التي قال بها العلماء لقبول الحديث، إما لطعن في الإسناد أو لطعن في المتن. و أما الطعن الذي يوجه للإسناد فقد يكون لحال فيه، أو في أحد رواته؛ إذ قد ينتقد الراوي لعدة أمور، مفادها: إما وجود خلل في ضبطه أو في عدالته. ومن بين القضايا التي عدها العلماء قاذحة بالعدالة قضية (جهالة الراوي) التي تعاملوا معها في بداية الأمر على مفهومها المطلق، إلى أن تأثروا بما قرره علماء أصول الفقه حول هذه القضية لتصبح جهالة الراوي تقسم إلى ثلاثة صور - لكل منها حكمها عند أهل العلم- وهي:

مجهول العين

مجهول الحال

المستور

مشكلة البحث:

ورغم شهرة هذا التقسيم لأصناف المجهول، إلا أنه لم يتم الاتفاق عليها جميعا، فكان أكبر الاختلاف ما دار حول المستور و مجهول الحال، بين مثبت لكليهما و بين من يقر بتشابههما في حالهما، فلا فارق يذكر بينهما حقيقة. ومن الأمور التي زادت في أهمية ذلك الاختلاف وجود تباين بين قول من قال بتساويهما في المعنى، وبين الاستعمال الواقعي عنده لهما لمفارقتة بينهما في الاستعمال.

حدود البحث:

كتاب تقريب التهذيب للحافظ بن حجر رحمه الله تعالى.

أهداف البحث:

1. محاولة الوقوف على المعنى الدقيق لكل من اصطلاح المستور و مجهول الحال.
2. هل ميز العلماء فعلا بين هذين الاصطلاحين -المستور و مجهول الحال- من حيث الاستخدام التطبيقي لهما.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على عدة مناهج:

- 1) المنهج الاستقرائي: حيث قامت الباحثة باستقراء المادة العلمية باعتبارها جزئيات البحث، ثم تصنيفها وفق مفردات البحث.
- 2) المنهج التحليلي: ويتم من خلاله تحليل ما نقل من أقوال علماء الحديث وما ذكر حولها من مناقشات.
- 3) المنهج الاستنباطي: ويتم من خلاله الاستنتاج لأفكار من خلال تحليل آراء المحدثين.

4) منهج دراسة حالة: ويتم من خلاله أخذ عينة تطبيقية على كتاب الحافظ ابن حجر لتوضيح هل حدث تباين بين الجانب النظري و التطبيقي عنده فيما يتعلق بالفرق بين المستور و مجهول الحال. و لذلك فقد جاء هذا البحث على التقسيم الآتي:

البحث الأول: مجهول العين -معناه وحكم روايته-

المبحث الثاني: التعريف بالمستور و مجهول الحال

المبحث الثالث: حكم رواية المستور و مجهول الحال

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية على تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر. فأرجو من الله التوفيق.

المبحث الأول: مجهول العين (معناه وحكم روايته)

سأتكلم الآن بكلام موجز لتوضيح هذه المسألة لضمان تكامل الصورة أمام القارئ الكريم. فأما الجهالة عموماً فالمقصود منها عند علماء الحديث أن الراوي الموصوف بها لم تعرف ذاته أو شخصيته أو أنه عرفت شخصيته و لكنه لم يعرف عن صفته -عدالته و ضبطه -شيء. ()

ويبقى الآن توضيح المقصود بمجهول العين عند علماء الحديث، والذي دل عليه الإمام الخطيب في هذه المسألة بقوله: "المجهول عند أصحاب الحديث هوكل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد" ()، وقال فيه الإمام ابن الصلاح () -رحمه الله- سيرا على نهج الخطيب انه ترتفع جهالة هذا النوع من الرواة إذا روى عنه عدلان، وعيناه، بينما نلاحظ أن الإمام ابن حجر () -رحمه الله- عندما تحدث عن هذا النوع وضح أنه ترتفع جهالته بأحد أمرين، وهما :

أما أن يوثقه غير من روى عنه

أو أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل. ومثل هذا النوع من الرواة لا تقبل روايته إلا إذا وثق.

المبحث الثاني: (التعريف بالمستور ومجهول الحال)

كما ذكرنا سابقاً فقد تعددت الآراء في تحديد حقيقة مصطلح المستور ومصطلح مجهول الحال، لنرى من العلماء من سوى بينهما، بينما نرى بعضهم قد فرق بينهما، ولتوضيح هذه المسألة فلا من دراسة المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلمة المستور ومجهول الحال، وهو ما سيتجلى:

أولاً: المعنى اللغوي لكلمة المستور ومجهول الحال

تشتق كلمة المستور لغة من سَتَرَ، فيقال: ستر الشيء سترًا؛ أي أخفاه، ويقال: ستره؛ أي ستره.

استتر: تغطي، وانستر: استتر، وتستر: أي اختفى؛ فيقال: تستر عليه أي أخفاه. ومنها المستور؛ أي العفيف أو من لا يُدرى حاله (). وخلاصة القول في معنى المستور لغة هو الذي ظاهره مقبول، وباطنه خفي، وهذا المعنى الذي استعمله الفقهاء والمحدثون.

وأما مصطلح مجهول الحال من حيث اللغة فإنما يدل على الرجل الذي خفي من حاله ما كان يجب أن يكون معلوما به، فحقيقة الجهل إنما هي عدم العلم، وقيل الجهل البسيط، وعدم العلم من شأنه أن يكون معلوما به. ثانيا: المعنى الاصطلاحي لمصطلح المستور ومجهول الحال.

أما من حيث الاصطلاح فقد كانت الآراء على النحو الآتي:

فلقد تحدث الإمام ابن الصلاح () -رحمه الله- عن هذين الاصطلاحين (المستور)، و (مجهول الحال) مع تصريحه باستعمال كلمة (المستور)، وعدم تصريحه بالثانية رغم اعتماده لما يدل عليها من حيث المعنى عند حديثه عن المجهول، وفيما يلي نص الإمام -رحمه الله-:

"الثامنة: في رواية المجهول و هو في عرضنا ههنا أقسام:

أحدهما: المجهول العدالة من حيث الظاهر و الباطن جميعا، والثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور: فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلا في الظاهر و لا تعرف عدالته باطنة"

وقد وضع الإمام العراقي () أن الإمام ابن الصلاح قد قصد بقوله: "فقد قال بعض أئمتنا.. "الإمام البغوي فكان نص قوله:

"وهذا الذي أبهمه المصنف بقوله: بعض أئمتنا، هو أبو محمد البغوي صاحب التهذيب، فهذا لفظه بحروفه فيه، و يوافقه كلام الرافعي في الصوم فإنه قال فيه: إن العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين. وحقى في الصوم أيضا قبول رواية المستور وجهين من غير ترجيح."

ولقد اعترض على الإمام ابن الصلاح القول الذي قاله بحجة أنه إن كان المراد بظاهر العدالة من شهد عدلان على عدالته، فلا نزاع في قبول شهادته و روايته في ظاهر الشرع، و إن كان باطنه بخلاف الظاهر. إلا أن الإمام الزركشي () قد رد ذلك الاعتراض بقوله:

"مراده -أي ابن الصلاح- بالعدالة الظاهرة العلم بعدم الفسق. وأما الباطنة فهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين.. فمضمون ما سبق هو أن العدالة نوعان و هما العدالة الظاهرة و الباطنة فأما العدالة الظاهرة فإنها يحكم بها للمرء بناءً على ما يظهر منه لنا من عقل و دين فإذا وجدت آثارهما عليه فدلّت ظاهر حاله على العمل بهما جميعا، فالقاعدة عندنا الأصل في الإنسان براءة ذمته، فيحكم له بأنه عدل ظاهرا .

ولكن إذا بحث في معاملات المرء فلوحظ أنه لا يرتكب ما اعتقده حراما بدينه و عقله كان عدلا من حيث الباطن-العدالة الباطنة.-

وإن من بين الأقوال التي عرف بها مصطلح المستور ما قاله الجويني: "المستور الذي لم يظهر منه نقيض العدالة و لم يتفق البحث في الباطن عن عدالته. ()"

إلا أن المسألة لم تتوقف عند هذا الحد بل توسع الخلاف ليدور الحديث حول حقيقة مفهوم العدالة التي يرجع فيها لأقوال المرّكين، حيث يقول الإمام الصنعاني: "اعلم أنهم شرطوا في الراوي كونه عدلا، ثم رسموا العدالة بالتقوى، و هي الإتيان بالواجبات و اجتناب المقبحات مع عدم ملابسة بدعه، ثم قالوا: يكفي تعديل الثقة لغيره بقوله عدل أو ثقة مثلا، ومعناه إخباره أنه علم منه إتيانه بالواجبات و اجتنابه المقبحات وعدم ملابسته لبدعة وهذا الخبر مستند إلى مشاهدته لفعله و تركه، وهذه المشاهدة أمر ظاهر، وأما معرفة باطنه فلا يعلمها إلا الله، فالمرّكي غايته كالمعدل بلا زيادة فشرط العدالة الباطنة شرط لا دليل عليه، وان أريد أن الخبرة تدل عليها فالخبرة لا بد منها في المعدل أيضا، ثم رأيت المصنف؛ أي ابن الوزير قد تنبه لهذا آخرا ولله الحمد، ولعلمهم لما سمو العدالة من غير تزكية عدالة ظاهرة، سمو ما كان عن تزكية عدالة باطنة تسامحا، وللتفرقة بين الأمرين والله تعالى اعلم . ()"

نلاحظ مما سبق التأكيد على قضية أساسية، وهي أن العدالة التي يرجع فيها إلى أقوال المرّكين إنما مردها إلى العدالة الظاهرة، ولذلك فان طريقة التفسير التي أوردتها الإمام الصنعاني لتوضيح المقصود بالعدالة الظاهرة والعدالة الباطنة لها من الجودة حظ كبير؛ لمساهمتها في حل قضية خلافية.

وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نفهم قول الإمام احمد () -رحمة الله تعالى- في القاسم بن معن (مستور ثقة)، فقد قصد أنه مستور لمعنى انه لم يظهر منه فسق في سيرته، وهو ثقة لما ظهر من حسن هذه السيرة، وهذا هو المعنى الذي قصده من قبل حديث مستور؛ حيث لم يظهر منه ما يدل على فسقه أو كذبه، وهو على أصل العدالة من إسلامه.

فيتبين لنا مما سبق أن الفرق بين المستور ومجهول الحال عند من فرّق بينهما هو أن مجهول الحال لم تعرف عدالته الظاهرة ولا الباطنة، بخلاف المستور الذي عرفت عدالته الظاهرة بعدم الفسق، إلا أن عدم ثبوت عدالة مجهول الحال الظاهرة قد عدها بعض أهل الحديث مسألة لا دليل عليها، وهو في الوقت نفسه قد اشترك مع المستور بعدم ظهور عدالته الباطنة، فكان هذا الأمر مسوغا عند الإمام ابن حجر -رحمه الله- للقول بتساوي الاصطلاحين، وإطلاقه لهما على شيء واحد. كما صرح بذلك في قوله: "إذا سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين أو اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال، وهو المستور." ()

ورغم هذا التصريح لابن حجر لعدم التفريق بين المستور ومجهول الحال فلا بد أن نعلم أن هذا الكلام منه إنما بقي متعلقا في الجانب النظري فقط. بينما نراه قد خالف ذلك في تطبيقاته، وهذا ما سيتضح أن شاء الله في الدراسة التطبيقية عند ابن حجر على استخداماته للفظة المستور ومجهول الحال في كتابه تقريب التهذيب.

المبحث الثالث: حكم رواية المستور ومجهول الحال

أولا: حكم رواية المستور

اختلف أهل الحديث في رواية المستور على ثلاثة أقوال، وهي:

أنها تقبل مطلقا، ويحتج بها وقد قطع بهذا القول الإمام سليم بن أيوب الرازي، وذلك لأنه يرى أن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولان رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن مبنية على

معرفة ما ظهر منها، وقد قال ابن الصلاح -رحمه الله-: " ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم. ("

وقد اعترض على ابن الصلاح إطلاقه ذلك في اختصار بعض الكتب على العدالة الظاهرة في بعض الرواة. بينما ناقش الإمام السخاوي هذه المسألة بقوله: " وفيه نظر -قول ابن الصلاح السابق- بالنسبة للصحيحين فان جهالة الحال مندفة عن جميع من خرجا له في الأصول، بحيث لا نجد أحدا ممن خرجا له كذلك، يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما حققه شيخنا في مقدمته، وإما بالنظر لمن عداهما لا سيما من لم يشترط الصحيح فما قاله ممكن، وكان الحامل لهم على هذا المسلك غلبة العدالة على الناس في تلك القرون الفاضلة، ولذا قال بعض الحنفية: المستور في زماننا لا يقبل لكثرة الفساد، وقلة الرشاد، وإنما كان مقبولا في زمن السلف الصالح، هذا مع احتمال اطلاعهم على ما لم يطلع عليه نحن من أمرهم. ("

ورغم هذا التصريح من الإمام السخاوي إلا أن اعتراضه على ابن الصلاح معترض عليه، فان بعض رجال الصحيحين ممن خرجا لهم في الأصول لا يعرف من حالهم شيئا، ولم يوثقوا، ولم يجرحوا فهم مستورون، وهذا ما أشار إليه الإمام الذهبي عند حديثه عن رجال الشيوخ، موضحا أن قسما منهم ممن احتجوا به، أو احدهما ولم يوثق ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، وهذا ما يدل على تأييد الإمام الذهبي لهذا القول. ()

أنها لا تقبل مطلقا، وذلك بأنه إذا ثبت أن العدالة شرط، فلا بد من تحقيقها، بل لا بد من البحث عن سيرة الراوي باطنا، أو الكشف عن تزكية من عرف عدالته وتعديله له، خلافا لأبي حنيفة، وابن فورك الذين اكتفيا في هذه الحالة بالإسلام، وعدم ظهور الفسق. ()

التفصيل؛ فلا تقبل مطلقا، ولا ترد مطلقا، بل يتوقف فيها حتى يستبين حال الراوي، وينسب هذا القول للإمام الجويني، وأيده الإمام ابن حجر -رحمهما الله-. قال الجويني: "تردد المحدثون في رواية المستور، والي صار إليه المعتبرون من الأصوليين انه لا تقبل روايته، وهو المقطوع به عندنا، والذي أوثره في هذه المسألة ألا نطلب رد رواية المستور، ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته. ("

قال ابن حجر: "وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله. ("

ولقد وضع بعض أهل الحديث ضابطا لقبول رواية المستور، وهو أن يأتي له متابع مثله أو بمعناه، فقال الإمام السخاوي: "المستور حين يروي يحتمل أن يكون ضبط المروي، ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن انه ضبط، وكلما كثر المتابع قوي الظن. ("

والخلاف في أساسه حول هذه القضية مبني على شرط قبول الرواية، اهو العلم بالعدالة؟ أو عدم العلم بالمفسق؛ لتكون المسألة أننا إذا قلنا بالأول لم يقبل، وإذا قلنا بالثاني قبلت رواية المستور. ومن خلا دراسة هذه الآراء نرى أن أكثرها مناسبة لتطبيقات العلماء هو القول بقبول رواية المستور.

حكم رواية مجهول الحال:

على قول من قال بتساوي مصطلح المستور ومجهول الحال من حيث المعنى فانه تنطبق أحكام رواية المستور السابقة الذكر عليه. وإما من تمسك بوجود الاختلاف بين مصطلح المستور ومصطلح مجهول الحال، فان رواية من يوصف بهذا الوصف غير مقبولة عند الجمهور لعدم معرفته. ()
المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية على تقريب التهذيب للحافظ بن حجر: ()
سأتناول في هذا المطلب الدراسة التطبيقية الموضحة لطريقة استخدام الحافظ بن حجر لمصطلح المستور ومصطلح مجهول الحال؛ وذلك بعرض النتائج المتوصل إليها بجدول، مع تقسيم الجداول إلى قسمين، يشير الأول منهما إلى رقم الصفحة التي ورد فيها احد المصطلحين، ويشير الثاني إلى رقم صاحب الترجمة الذي حكم عليها بالستر أو بجهالة الحال:

أولاً: مصطلح المستور ثانياً: مصطلح مجهول الحال

أرقام الصفحات	أرقام التراجم	أرقام الصفحات	أرقام التراجم
81	62	87	139
82	68، 72	88	150، 151، 152
86	128	89	180
88	157	94	264
91	189، 202	100	349
92	221، 223، 224	101	354
97	292	102	380
101	364	103	392
115	562	133	836
117	604	147	1047
118	617	180	1538
134	846	182	1565
143	981	186	1615
160	1236	191	1689
168	1347	199	1809
172	1400	252	2577
173	1427	254	2603
175	1452	272	2870
177	1474، 1479	329	3697
178	1504	330	3722، 3720

3780	334	1511	179
3789	335	1666	190
3829	338	1730	194
3855	339	1748	195
3945	346	1822	200
3986	348	2004	214
3990	349	2027	216
4197 ,4196	364	2251	232
4407	379	2306	235
4439	381	2378	240
4864	401	2427	243
4967	417	3175	293
5010	420	3289	301
5162	230	3303	302
5338	441	3328	304
5371	444	3464	313
6016	487	3485	314
6358	510	3504	316
6398	513	3527	317
6715	535	3791	335
7531	589	3795	336
7752	603	3992	349
7818	608	4189	363
7836	609	4313	372
7978	623	4347	375
7995	625	4394	378
8007	627	4522	387
8378	674	4547	388
8406	677	4752	402
8424	680	4775	404

8454	685	4815	406
		4839	408
		4846	409
		4962	416
		4966	417
5079	.5078		424
5502	.5501		452
		5550	455
		5682	464
		5690	465
		5745	469
		5814	474
		5842	475
		5856	476
		5973	485
		6142	496
		6165	498
		6199	500
6238	.6236		503
		6269	505
		6321	508
		6342	509
		6472	519
		6506	522
		6594	527
		6849	543
		6859	544
		6878	545
		6900	546
6910	.6909		547

6954	550
6964	551
6995	553
7017	554
7042	555
7053	556
7082	558
7087	559
7129 ,7133	561
7137	562
7213 ,7215	567
7233	568
7239	569
7264 ,7262	570
7276	571
7307	573
7330	575
7406	580
7440	584
7462 ,7466	584
7484 ,7482 ,7481	585
7488	586
7517 ,7515	588
7560	591
7579	592
7627	595
7642	596
7653	597
7971	623
7993	624

7999	625
8027	630
8032	631
8059	634
8194	653
8218	655
8300	664
8456, 8457	685
8461	688
8464, 8465	689
8472	694

وعليه نخلص إلى النتائج الآتية:

لقد ذكرنا سابقا تصريح الحافظ بن حجر في التساوي في المعنى بين الاصطلاحين المستور ومجهول الحال، إلا أن الناظر في هذه الجداول سيلحظ ما يشير إلى مفارقة الحافظ بينهما في الاستعمال من خلال تلك الأعداد التي رصدت، إذ انه قد استعمل مصطلح المستور لوحده في صورة صريحة مئة وتسعة وثلاثين مرة في كتابه التقريب، بينما استعمل مصطلح مجهول الحال لوحده بصورة صريحة في كتابة خمسا وخمسين مرة، فالمنطق يقتضي انه لو كان فعلا لا يوجد خلاف بين المصطلحين أن لا يفرد أحدهما عن الآخر بالاستعمال.

عندما تحدث الحافظ عن المستور قال فيه انه من روى عنه راويان فأكثر، ومن ثم قال وهو مجهول الحال (). إلا أن الكلام الوارد في أصحاب التراجم المحكوم عليهم عنده بأحد هذين الاصطلاحين يوضح عدة أمور، وهي: حكم الحافظ بالستر على بعض الرواة، بصورة يخالف فيه القيد الأول الذي وضعه في التعريف؛ ومن أمثلة ذلك: هانئ بن هانئ الهمداني الكوفي ()، فقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده، وكذلك احمد بن عبدالله العرعري ()، فقد روى عنه ابن ماجة فقط، وذلك ما يشير إلى أن هناك اعتبارات أخرى قد أخذها الحافظ بعين الاعتبار عند الحكم على الرواي في الستر؛ منها ما قد يؤيده شهرة الرواية الواردة عنه كما هي الحال في رواية أبي إسحاق المنقولة عن هانئ، ومنها ما قد يؤيده نوع الرواية التي نقلت عن الراوي، وأهمية موضوعها، وفي ذات الوقت نجد من الرواة من حكم عليه بجهالة الحال، رغم انه لم يرو عنه إلا راو واحد فقط؛ ومن أمثلة ذلك محمد بن عبدالله بن أبي رافع ()، فقد روى عنه إسرائيل.

وأما القيد الثاني، وهو عدم التوثيق، فيلحظ عدم شموله لكل الذين حكم عليهم الحافظ بالستر، الذين وجد من بينهم من قد صدرت بحقه أقوال توثقه؛ ومن أمثلة ذلك إبراهيم بن أبي بكر المكِّي الأخنسي، حيث قال فيه الذهبي: "محلّه الصدق." ()

بينما في المقابل غلب على من حكم عليهم بجهالة الحال حكم العلماء عليهم لعدم التوثيق، بقولهم لا يصلح حديثه، أو لا يعتبر، والأغلب الحكم عليهم بالجهالة وعدم المعرفة. ومما يسوغ هذا الحكم عند العلماء قلة المعلومات الواردة في أصحاب هذه التراجم، بل ندرتها غالبا.

ومما يقوي إدراك تمييز الحافظ ابن حجر بين الاصطلاحين شعور القارئ في تراجم الرواة المذكورة، بأن الراوي المحكوم عليه بالستر هو أعلى رتبة ممن حكم عليه بجهالة الحال. وبعد كل ما سبق ذكره يمكننا القول أن الحافظ ابن حجر قد راعى فيمن تحدث عنهم ممن وصفوا عنده بالستر أو جهالة الحال أن تزول عنهم أولا جهالة العين بأقل شيء يمكن اعتباره، وهو رواية الواحد () على حد قوله عن الراوي المبحوث عنه.

ولذلك كان هناك منهم من روى عنه واحد أو أكثر، وهو الأغلب، فإذا انهينا هذه المرحلة انتقل الراوي مباشرة عند ابن حجر إلى مرحلة جهالة الحال التي بقي وصفها عنده على خمسة وخمسين راويا، ندرت عنهم المعلومات ما غلبت إصدار العلماء عليهم أحكاما بعدم التوثيق أو الجهالة، أو عدم المعرفة. بينما من وصفهم الحافظ بالمستور فيلحظ في تراجمهم انه قد عُلم من إخبارهم الشيء اليسير نسبيا، بصورة دلت الحافظ على سلامة ذمة الواحد منهم، وبراءتها من الفسق، إلا أن هؤلاء الرواة لقلة مروياتهم التي قد لا تتعدى ثلاثة أحاديث، أو لعدم شهرتهم مما يفسر عدم وجود أقول في توثيق أغلبهم، كل ذلك أدى إلى أن لا يقيم عند الحافظ الدليل الكافي، لرفعه إلى درجة عالية، وتوثيقه كاملا؛ ليستحق الوصف في الستر فقط.

ومما يدعم القول بالتفريق بين الاصطلاحين عند الحافظ ابن حجر، قوله: "آخر التجريد، وفائدته أمران؛ الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا، فهو إما ثقة أو مستور" (). فإيراد الحافظ لكلمة المستور في مقابل كلمة الثقة لا يمكن بحال من الأحوال أن يفهم قصده بها الجهالة، وبصورة أخص جهالة الحال؛ المسألة كلها في المحصلة تعود إلى اعتبارات وأسس دقيقة.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة فقد خلصنا إلى ما يأتي:

أن هناك فارقا بين المستور ومجهول الحال؛ فالمستور هو من علمت عدالته الظاهرة، فعلم عدم فسقه وسلامة ذمته. بينما مجهول الحال هو من خفيت عدالته الظاهرة والباطنة.

رغم تصريح الحافظ ابن حجر بتساوي مصطلح المستور ومجهول الحال، إلا انه قد خالف ذلك في الجانب التطبيقي عنده.

والله اسأل أن أكون قد وفقت فيما قدمت. إنه ولي التوفيق واليه مآب.

قائمة المصادر والمراجع

- احمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، والرياض، ط1، 1988م.
- ابن حجر، احمد بن علي: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986م.
- تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.
- لسان الميزان، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ط3، 1986م.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،
- الجويني، عبد الملك بن عبدالله بن يوسف: البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود، دار الوفاء، مصر، ط4، 1997م.
- الخطيب، احمد بن علي: الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة،
- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد: الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غبده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د. ت.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 200م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث في شرح الفية الحديث، شرح الفاضل: محمد محمد اعويظة، مكتبة عباس احمد الباز، مكة، 2001م.
- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان: علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. د. ت.
- الطحان، محمود: تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط7، د. ت.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1969م.
- الزيات، أحمد حسن، وآخرون: المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران، د. ت.
- (25) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت.

الهوامش :

- () الطحان، محمود: تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط7، ص: 120
- () الخطيب، احمد بن علي: الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص:
- () ابن الصلاح، أبو عمر عثمان: علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م. ص:112
- () ابن حجر، احمد بن علي: نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص:50
- () ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت. مادة: (سَتر). وينظر: الزيات، أحمد حسن، وآخرون: المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران، د. ت. مادة: (سَتر).
- () ابن الصلاح: علوم الحديث، ص111-ص112.
- () العراقي، زين الدين عبد الرحيم: التقييد و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1969، ص145.
- () الزركشي، بدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين: النكت على مقدمة ابن الصلاح، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998، 3: 38.
- () الجويني، عبد الملك بن عبدالله بن يوسف: البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود، دار الوفاء، مصر، ط4، 1997، 1: 396.
- () الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. د. ت. 192/2
- () احمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، والرياض، ط1، 1988م. 328/1
- () ابن حجر، احمد بن علي: نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: 50
- () ابن الصلاح: علوم الحديث، ص: 112
- () السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، شرح ألفاظه: محمد محمد عويضة، مكتبة عباس احمد الباز، مكة، 2001م، 352/1
- () الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد: الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غبده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د. ت.
- () الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 200م. 496/1
- () الجويني، عبد الملك بن عبدالله بن يوسف: البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود، دار الوفاء، مصر، ط4، 1997، 1/ 396، 397
- () ابن حجر، احمد بن علي: نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: 50.
- () السخاوي، فتح المغيث، 353/1.
- () الزركشي: تشنيف المسموع بجمع الجوامع، 496/1.
- () ابن حجر، احمد بن علي: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986م.
- () ابن حجر، احمد بن علي، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: 50.
- () ابن حجر، احمد بن علي: تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م. ص: 570
- () ابن حجر، احمد بن علي: تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م. ص: 81
- () ابن حجر، احمد بن علي: تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م. ص: 487
- () ابن حجر، احمد بن علي: تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م. ص: 88
- () ابن حجر، احمد بن علي، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: 50
- () ابن حجر، احمد بن علي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط3، 1986م، 355/7

References

Ahmed bin Hanbal: Les causes et la connaissance des hommes, le bureau islamique, Dar Al-Khani, Beyrouth et Riyad, 1ère édition, 1988 AD.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali : Taqreeb al-Tahdheeb, enquête : Muhammad Awama, Dar al-Rasheed, Syrie, 1ère édition, 1986 AD.

Raffinement du raffinement, Dar Al-Fikr, Beyrouth, 1ère édition, 1984 AD.

Lisan Al-Mizan, Fondation Al-Alamy, Beyrouth, 3e édition, 1986 AD.

Excursion de considération Explication de la pensée élitiste dans le terme Ahl al-Athar,

Al-Juwayni, Abd al-Malik bin Abdullah bin Yusuf : Al-Burhan fi Usul al-Fiqh, enquête : Abd al-Azim Mahmoud, Dar al-Wafa', Égypte, 4e édition, 1997 AD.

Al-Khatib, Ahmed bin Ali : Suffisance dans la science de la narration, la bibliothèque scientifique, Al-Madinah Al-Munawwarah,

Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad : L'éveil dans la science du terme de hadith, pris en charge par : Abdel Fattah Abu Ghubdah, Office des publications islamiques, Alep, d. T

Al-Zarkashi, Badr al-Din Muhammad ibn Bahadur, Tashnif al-Masaa' par la collection de mosquées par Taj al-Din al-Sobki, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beyrouth, 1ère édition, 200 AD.

Blagues sur l'introduction d'Ibn al-Salah, Bibliothèque Adwaa al-Salaf, Riyad, 1ère édition, 1998 AD.

Al-Sakhawi, Shams al-Din Muhammad ibn Abd al-Rahman: Fath al-Mughith fi Sharh al-Fiyyah al-Hadith, Explication des mots: Muhammad Muhammad Awaiza, Bibliothèque Abbas Ahmad al-Baz, La Mecque, 2001 AD.

Ibn al-Salah, Abu Omar Othman : Sciences du Hadith, enquête : Nour al-Din Atar, Dar al-Fikr al-Moasar, Beyrouth, Dar al-Fikr, Damas, 2e édition, 2006 AD.

Al-Sana'ani, Muhammad bin Ismail Al-Amir Al-Husseini : Explication des idées sur la signification de Takheeh Al-Anzaar, enquête : Muhammad Mohi, Al-Maktaba Al-Salafiyyah, Al-Madinah Al-Munawwarah. Dr.. T

Al-Tahan, Mahmoud : Faciliter le terme du hadith, Bibliothèque Al-Maarif, Riyad, 7e édition, d. T

Al-Iraqi, Zain al-Din Abd al-Rahim : Restriction et Clarification, Explication de l'Introduction à Ibn al-Salah, enquête : Abd al-Rahman Muhammad, The Salafi Library, Medina, 1, 1969 AD.

Al-Zayyat, Ahmed Hassan, et autres : Al-Mu'jam Al-Waseet, supervisé par : Abd Al-Salam Haroun, Bibliothèque scientifique, Téhéran, d. T